مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية

JIL Magazine of Literary Studies

-------------- مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي --------------

Lebanon - Tripoli /Abou Samra Branche P.O.BOX 8 - 00961/71053262 - 00213/554115098

www.jilrc-magazines.com - literary@jilrc-magazines.com - www.jilrc.com

العدد الرابع: ديسمبر / كانون أول 2014

مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية

JIL Magazine of Literary Studies

ISSN 2311-519X

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي

www.jilrc-magazines.com - literary@jilrc-magazines.com - www.jilrc.com

التعريف بالمجلة

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد

إهتمامات المجلة وأبعادها

ينفتح الخطاب الفكري والأدبي على عدة اعتبارات، ويتموضع ضمن سياق سوسيوثقافي وسياسي، يجعل من تمثلاته تأخذ موضعيات متباينة، فبين الجمالي والفكري مسافة تماس، وبين الواقعي والجمالي نقاط التقاء تكشفها المواقف، وإيمانًا منا بأن الحرف التزام ومسؤولية، وبأن الكلمة وعي وارتقاء، فإن مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية المجلة الأكاديمية الدولية المحكمة والتي تختص بنشر البحوث الأدبية والمقاربات النقدية والفكرية تسعى لأن تقدم جديدا إلى الساحة الفكرية العربية.

الأهداف

. نشر المعرفة الأصيلة، وتعزيز الحوار العلمي العقلاني من خلال نشر الرأي والرأي المخالف.

. تلبية حاجات الباحثين وطلبة العلم سواء من ناحية الاكتفاء المعرفي في مواضيع محددة تتماشى وهدف المجلة أم من ناحية النشر وتشجيع البحوث الرصينة والمبتكرة.

. خلق وعي قرائي حدوده التمييز بين الكلمة الأصيلة والكلمة المبتذلة التي لا تقدم جديدا في ظل استسهال النشر مع المتاحات الالكترونية.

الهيئة العلمية الاستشارية للعدد

الفهرس

بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة

أ.د عبد الحميد عبد الواحد

جامعة صفاقس. تونس، ملحق بجامعة أمّ القرى. مكّة الكرّمة

ملخّص البحث :

نحن نروم في هذه الدراسة أن نقيم مقابلة بين النحو العربيّ القديم واللّسانيّات الحديثة، وذلك في ما يتعلّق بالبعدين النظريّ والإجرائيّ. وإذا كانت اللّسانيّات البنيويّة الوصفيّة، ممثّلة في بعض اللّغويّين المحدثين العرب، قد وقفت موقفا سلبيّا من النظريّة النحويّة القديمة وانتقدتها كأشدّ ما يكون الانتقاد، فإنّ النظريّة التوليديّة التحويليّة قد أنصفت، في ما أمكننا أن نتمثّله، النحو العربيّ القديم، وذلك للتوافقات الكثيرة التي وجدناها بين النظريّتين، سواء في ما يتعلّق بالتصوّرات المجرّدة المفترضة، أو الإجراءات التوليديّة، وضبط القواعد

وتحديد سياقاتها الموجبة لتطبيقها، وذكر شروطها الملازمة لها. وهذا بغاية الوصول إلى نسق، أو أنساق نحويّة تمثّل النحو أفضل تمثيل.

الكلمات المفاتيح :

اللّسانيّات - النحو – القاعدة النحويّة – النسق النحويّ – التوليد – المنجز – المفترض .

هل هناك ما يسوّغ الجمع في هذا الموضوع بين طرفين قد يبدوان للوهلة الأولى على أشدّ ما يكون الاختلاف. الطرفان، مثلما هو جليّ ومن خلال ما يُوحي به العنوان، هما النحو العربيّ من جهة واللسانيّات الحديثة من جهة ثانية . وهل من شأن هذا الطرح أن يقرّبنا من حقيقة العلاقة القائمة بين هذين الطرفين، وهل الواو الرابطة بين ركني المعادلة هي الواو العاطفة أم غيرها ؟ وإذا ما رجّحنا واو العطف فهل هي تفيد الجمع وحده أم الجمع والترتيب ؟

هذه الأسئلة نطرحها في مستهلّ بحثنا لاعتقادنا في أهميّتها في إثارة جوانب نظريّة إجرائيّة هي نتاج الجمع بين مسألتين هامّتين تبدوان في الظاهر على طرفي نقيض، لا من حيث الفارق الزمنيّ والمكانيّ، وإنما من حيث الخلفيّات المعرفيّة والاختيارات المنهجيّة أيضا.

ولعلّ ما يعمّق هذه البينيّة أو هذا البعد بين النحو من جهة واللسانيّات من جهة أخرى الصفتان الملازمتان لكلّ منهما، إذ الصفة الأولى المتعلّقة بالنحو ، ومثلما هو بيّن ، هي عبارة "العربيّ" .ولا توحي هذه العبارة بالنحو الخاصّ المتعلّق باللغة العربيّة وحدها، وإنما توحي بالبعد التاريخيّ الذي يحيل على النحو القديم أيضا. وأما الصفة الثانية أي المتعلّقة باللسانيّات فهي لا توحي بالحداثة وحدها، وإنّما توحي بالتقابل بين النحو الغربيّ القديم واللسانيّات الحديثة.

هذه المقابلة بين الطرفين المذكورين ظلت قائمة في الأذهان، وذلك منذ عقود، بداية من تأسيس هذا المجال المعرفيّ المختصّ في بلاد الغرب أي اللسانيّات، وكأنّ لا نحو إلّا النحو القديم (سواء كان عربيّا أو غيره)، ولا لسانيّات إلا اللسانيّات الحديثة .

ومن باب المفارقة قد نشير إلى أن مصطلح النحو، وإن كان مصطلحا قديما، فهو ما فتئ يفرض نفسه في المجالات المعرفيّة الحديثة، وإنّه لَأدلّ على ذلك الاستعمالات الراهنة المتعدّدة الشائعة اليوم والتابعة للأدبيّات اللسانيّة، مثل **النحو التوليديّ التحويليّ** و**النحو المعجم** و **النحو الخاصّ** و **النحو الكليّ** و**النحو الذهنيّ**[1]. وفي المقابل فإن مصطلح اللّسانيّات بدوره لم يعد حكرا على اللسانيّات الحديثة، وإنّما هو يطلق على اللسانيّات القديمة أيضا . ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما سبق أن ذكره شومسكي في كتابه **اللسانيّات الديكارتيّة**، وذلك بأنّ اللسانيّات الحديثة " انقطعت بطواعية عن النظريّة اللسانيّة التقليديّة ، وحاولت إنشاء نظريّة لغويّة بكيفيّة جديدة كلّ الجدّة ومستقلّة. ولم يهتمّ اللسانيّون المحترفون عموما إلا قليلا بالإسهامات المقدّمة إلى النظريّة اللسانيّة من قبل التقليد الأوروبيّ السابق، واهتمّوا بمسائل مختلفة جدّا، داخل نطاق ثقافيّ بعيد عن أن يجعلهم مدركين للمسائل التي أثارتها الدراسات اللسانيّة الأكثر قِدما، والتي أوصلت إلى النتائج المحققّة إلى حدّ الآن، وما زلنا إلى اليوم نجهل كثيرا إسهامات الماضي هذه أو ننظر إليها باستخفاف غير خفيّ".[2]

إن هذا النقد الصريح الذي يوجّهه شومسكي إلى اللسانيّين المحدثين يجعلنا نعتقد في أهمّية التراث اللسانيّ عموما، والتراث اللسانيّ العربيّ على وجه أخصّ، ويجعلنا لا نأبه بالقطيعة المعرفيّة المفترضة بين الدرس اللسانيّ القديم والدرس اللسانيّ الحديث. وهذا من شأنه أن يجعلنا نعيد النظر في النحو العربيّ (وفي التراث اللسانيّ العربيّ عموما)، لا باعتباره نحوا معياريّا تقعيديّا Grammaire normative مثلما هو قائم في أذهان الكثيرين، وإنّما باعتباره نظريّة لسانيّة . وتبعا لهذا فإن الهوّة بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة في اعتقادنا هي هوّة متوهّمة أحدثها البعد الزمنيّ من جهة وتمثّل اللسانيّات الحديثة (أو لنقل بعض توجّهاتها) للنظريّات اللسانيّة القديمة من جهة ثانية . ولتوضيح الأمر وحتى لا نسقط في التعميم والخلط سوف نميّز في بحثنا بين اتّجاهين عريضين في اللسانيّات الحديثة ألا وهما :

- اتجاه اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة .
- واتجاه اللسانيّات التوليديّة التحويليّة.

ومن باب التوضيح أيضا نشير إلى أنه ليس بمقدورنا الحديث عن اللسانيّات الحديثة بإطلاق، عندما نريد التفصيل في جزئيّات بعض المسائل، لأن هذه اللسانيّات في عمومها باعتبارها علما حديثا هي مشارب شتّى و مدارس مختلفة، ومناهج متفاوتة ما فتئت تنمو وتتطوّر، و بشكل سريع، منذ تأسيسها على يد فردينان دي سوسير في نهاية الربع الأوّل من القرن العشرين إلى يومنا هذا .

١- اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة :

إنّ اللسانيّات البنيويّة الوصفيّة في حدّ ذاتها اتجاهات عدّة، ومدارس مختلفة، تُنسب إمّا إلى أصحابها كالسوسوريّة والبلومفيلديّة والهاريسيّة، أو إلى البلد الذي نبتت ونشأت فيه، وذلك مثل دائرة براغ ودائرة كوبنهاغن والمدرسة الفرنسيّة والألمانيّة والأمريكيّة، أو تُنسب إلى اتجاهاتها النظريّة كالوظيفيّة والبنيويّة والتوزيعيّة وغيرها .

بيد أنّ هذه المدارس، وإن اختلفت في توجّهاتها اللسانيّة، وخلفيّاتها المعرفيّة ومناهجها المعتمدة، هي قائمة على جملة من المبادئ المشتركة التي لا يمكن إنكارها،ونحن نسعى إلى إجمالها في النقاط التالية:

.

١ -ادّعاء العلميّة، والتحلّي بالموضوعيّة، ودراسة اللغة أو اللسان دراسة مجرّدة بعيدة عن كلّ انتماء عرقيّ أو إيديولوجيّ، باعتبار أن الكلام موضوع قابل للتحليل والتوصيف، وباعتباره موضوعا جديرا بالدراسة في حدّ ذاته ولذاته، الغاية منه البحث في بنية هذا اللسان أو ذاك، والبحث عن النظام أو الأنظمة المتحكّمة فيه.

٢ - إنّ هذا المبدأ العلميّ المفترض يقرّ بالقطيعة المعرفية (أو الإبستمولوجيّة) بين اللسانيّات الحديثة و اللسانيّات القديمة ، واعتبار أنّ الأولى قامت على أنقاض الثانية. وعموما يلخّص دي سوسير اتجاهات هذه اللسانيّات القديمة في الأطوار التالية:

_ النحو القديم : وهو ما يعرف بالنحو المعياريّ أو التقعيديّ وقوامه المنطق، وهمّه التمييز بين الصحيح والخاطئ في الاستعمال، وضبط القاعدة النحويّة المتعلّقة بالاستعمال الأمثل le bon usage .

- فقه اللغة (أو الفيلولوجيا): وهو يَدرس اللغة من خلال النصوص المدوّنة وتأويلها، وذلك في علاقتها بالتاريخ أو الأدب أو الدين .

- النحو المقارن: ويبحث في أصل اللّغات، والتوافقات أو الاختلافات الموجودة بين لسانَيْن مختلفين، أو بين ألسن مختلفة ترجع إلى أرومة واحدة.

إنّ هذه الاتجاهات اللّسانيّة القديمة حسب دي سوسير لم تؤسّس علما حقيقيّا، ولم تضبط منهجا محدّدا، ولم تحدّد أهدافا واضحة إلاّ في ما ندر. وهذا ما يشرّع في تصوّره إرساء ما يسمّى باللّسانيّات الحديثة.

٣ - ومن هذه المبادئ أيضا التمييز بين البحث اللّسانيّ في بعده الزمنيّ (أو الدياكرونيّ) وبعده الآني أي الظرفيّ، ولا مجال للتداخل بين هذين البعدين.

٤ - اقتصار المدارس البنيويّة الوصفيّة على الملاحظة والوصف والتصنيف بغاية التحليل اللّسانيّ، ولا مجال للافتراضات العلميّة في هذا، وإنّما الاهتمام كلّ الاهتمام ينصبّ على المنجز من الكلام وحده La parole.

5- إنّ دراسة اللّغة أو اللّسان من خلال الكلام هي المبدأ الأساس بالنسبة إلى المدارس البنيويّة الوصفيّة، وذلك في ما يتعلّق بأسبقيّة المنطوق على المكتوب. وما اللّغة عند أصحاب هذه المدارس إلاّ لغة المشافهة، وما الكتابة إلاّ ترميز للمنطوق وصورة تقريبيّة له، هذا فضلا على أنّ الكتابة من شأنها أن تقضي على حيويّة اللغة و تلقائيّتها، وهي تظلّ في كلّ الحالات تقريبيّة لما تنطق به المجموعة اللّسانيّة الواحدة.

6- هذا المنطوق باعتباره أصواتا تتلاشى في الفضاء الخارجيّ، يجدر تدوينه، لا بالكتابة وإنّما بالتسجيل الحيّ، وذلك باعتماد التقنيّات الحديثة لجمع المادة المطلوبة.

7- هذه المادة المجمّعة هي ما يُطلق عليها اسم المدوّنة le corpus. وهي مجموع ما يُسَجَّل، وتُنتقَى منه عيّنات ممثّلة للشريحة الاجتماعيّة التي يُراد دراسة لغتها، أو بالأحرى سجلّها اللّغويّ.

8- تُكثّف هذه المدارس الاهتمام بالشكل أكثر من الاهتمام بالمضمون أو المعاني. ومن هذا التصوّر توسم هذه المدارس اللّسانية بأنّها بنيويّة أو شكلانيّة formalistes .

وملخّص القول، وللخروج بصورة مجملة عن هذه التوافقات الحاصلة بشأن المدارس البنيويّة الوصفيّة بمختلف اتجاهاتها، يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما ذكره ليونز، وهو من أبرز أعلام هذه المدارس، من أنّ نقاط الاتفاق بين مختلف أصحاب هذه المدارس تتمثّل في اعتبار اللّسانيّات علما تجريبيّا، يقوم على التجربة لا على التأمّل أو الحدس. واللّسانيّ في هذه المدارس يتعامل مع حقائق ملموسة هي حقائق اللّسان أو

الكلام. وبالنظر إلى أنّ هذا العلم علم تجريبيّ فهو موضوعيّ، وهو موضوعيّ بقدر ما يبتعد عن الذاتيّة، وعن كلّ التحيّزات الفرديّة والاجتماعيّة والعرقيّة.[1]

2- اللّسانيات البنيويّة الوصفيّة و النحو العربيّ :

للحديث عن العلاقة بين اللّسانيّات البنيويّة الوصفيّة والنحو العربيّ لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ الاستفادة من اللّسانيّات البنيويّة حاصلة لا محالة، وذلك بالنسبة إلى كثير من علماء اللّغة العرب المحدثين، مثلما هي حاصلة بالضرورة للكثير من اللّسانيّين الغربيّين، وهذه الاستفادة عند هؤلاء وأولائك متفاوتة فيما يتعلّق بالتعامل معها، وهم يتراوحون بين الرفض و القبول، أو بين القبول الجزئي أو الرفض الجزئي.

وفي ما يتعلّق باللّغويين المحدثين العرب نحن لا نشكّ في قيمة أعمال كثيرة أنجزوها، تناولت مسائل تهمّ اللّغة العربيّة بالدرس والتحليل والإضافة، فأفرزت بحوثا جيّدة، الاستفادة فيها من اللسانيّات الحديثة واضحة ولا ريب، وإنّ ما أضافته إلى التراث النحويّ مكسب لا ينكره إلّا جاحد. ولكن حسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض الهنات أو النقائص التي طبعت أبحاث هؤلاء، وذلك لوقوفهم عند أطروحات هذه المدارس البنيويّة الوصفيّة المشار إليها وعدم القدرة (أو الرغبة) في تخطّيها إلى ما أُنشئ بعدها، وفي مواكبة تطوّر الدرس اللّسانيّ الحديث. وللتدليل على صحّة ما نذهب إليه لنقف عند جيل من هؤلاء اللغويّين العرب المحدثين ممّن حاولوا إرساء تصوّرات لسانيّة جديدة تسعى إلى أن تقيم أركانها على أنقاض التراث النحويّ العربيّ، وذلك بنقده ودحض أطروحاته والتشكيك في الكثير من منطلقاته وتوصيفاته وتعليلاته، بتعلّة أنّها لا تتماشى وما وصل إليه علم اللّغة الحديث. ولعلّ من أبرز هؤلاء، وممّا لا يخفى على أحد، لغويّون مشهورون لهم باع في هذا المجال أمثال إبراهيم أنيس وتمّام حسّان وكمال محمد بشر وغيرهم. إنّ هؤلاء ودون مزايدات كَالُوا الاتّهامات إلى النحاة العرب القدامى في أكثر من مناسبة وفي أكثر من موضع، وانتقدوهم انتقادات شديدة، وذلك أسوة بالنقد الذي كان يوجّهه أعلام كبار من المدارس البنيويّة الوصفيّة في أوروبا إلى الأنحاء الغربيّة القديمة، وخاصّة منها النحوَيْن اللاتينيّ والإغريقيّ، وكأنّ ما ينطبق على الأنحاء الغربيّة ينطبق بالضرورة على كلّ الأنحاء القديمة، ومن ضمنها النحو العربيّ.

وللتدليل على ما نقول لنعرض لبعض ما ورد في كتابات بعض من هؤلاء اللغويّين المحدثين العرب لنبيّن هذه التصوّرات المجحفة في حقّ التراث النحويّ العربيّ من جهة، وفي حقّ التطوّرات اللّسانيّة التي ما فتئت تظهر يوما بعد يوم من جهة ثانية. فممّا جاء على لسان الدكتور كمال محمّد بشر في حديثه عن المنهج المتّبع في الدرس الصرفيّ، وفيما يخصّ الأفعال المعتّلة على وجه الدقّة قوله: " إنّ للأفعال المعتلّة منهجين منفصلين: أحدهما تاريخيّ والثاني وصفيّ. ويعنى الثاني منهما بوصف الموجود بالفعل، مضيفا قوله، ولا يجوز لنا أن نتعدّى هذا الواقع بحال من الأحوال ونحصر عملنا في الوصف دون التورّط في افتراض أو تقدير أو تخمين"[2]. وبالنظر إلى ما يقوله الأستاذ كمال بشر وإذا ما قبلنا بالفصل المنهجيّ عنده، وفي اللّسانيات البنيويّة الوصفيّة في التمييز بين المنحى الزمنيّ والمنحى الآنيّ، فليس بالضرورة أن نقبل الحكم على أنّ الدرس اللّسانيّ (وهو وصفيّ بالأساس) أن يقتصر على الموجود، أي على المنجز أو المتحقّق على ألسنة الناس. وبناء على ذلك لا حديث في ما يرى عن الأفعال المعتلّة مثل "قال" و"خاف" و"دعا" و"رمى" إلاّ باعتبارها كذلك. ولا مجال، كما يقول الدكتور بشر، ليتعدّى هذا الوضع بحال من الأحوال. وعليه فإنّ التصوّر المفترض في صيغ من نحو /قَوَلَ/ و/يَقْوُلُ/ و /يَوْصِفُ/ و /مِوْزان/ الخ.. هي من باب الافتراض والتخمين، الذي لا يُقرّه العلم الحديث، أو هي صور مفترضة من باب ما نَطق به الناس تاريخيّا في يوم من الأيّام[3].

إنّ هذا الكلام الذي أورده الدكتور بشر بشأن التصوّر والافتراض مردود عليه. ومبدأ الافتراض هذا مبدأ من مبادئ اللّسانيّات الحديثة مثلما سنراه لاحقا. وهذا الافتراض ليس من باب التصوّر التاريخيّ، وإنّما هو من باب التصوّر النظريّ المجرّد.

و نقرأ للدكتور الطيّب البكّوش، وفي المضمار نفسه، وبشأن النظريّة الصرفيّة أيضا قولَه: " تتضمّن النظريّة النحويّة عيوبا جوهريّة"، وذلك كالخلط في المصطلحات وفي بعض المفاهيم الصوتيّة والخطأ في تعليل بعض التغيّرات الصوتيّة لانطلاقها من الرسم المرئيّ لا من سلسلة الأصوات المنطوقة[1].

إنّ الحديث عن العيوب الجوهريّة والخلط والخطأ لممّا يشين النظريّة الصرفيّة القديمة حقّا، إن كان هذا موجودا فعلا، وهذا يدعونا بلا شكّ إلا مزيد التمحيص في هذه النظريّة، والالتزام بالقراءة المتأنيّة والموضوعيّة، وعدم التعجّل بإصدار الأحكام.

وأمّا بشأن الأخطاء في هذه النظريّة التي مردّها إلى الانطلاق من الرسم المرئيّ أو الكتابة فهذا لا سبيل إلى قبوله لا من باب التحيّز إلى النحاة القدامى، وإنّما بالنظر إلى أنّ المقصود الذي يرمي إليه هؤلاء ليس الرسم المكتوب مطلقا، وإنّما الصور الصوتيّة الافتراضيّة التي يقرّ علم الأصوات الحديث بأصالتها. فـ "الواو" في يَقُولُ التي أصلها /يَقْوُلُ/ مثلا تعتبر في الحالة الصوتيّة الوظيفيّة مصحّحة عندما تتبعها حركتها، وهي حرف إشباع في حالة التحقّق الصوتيّ عندما تسبقها الحركة التي هي من جنسها. وفي هذه الحالة نطبّق نظريّا قاعدة النقل أو ما يطلق عليه إسكان متحرّك وتحريك ساكن لتصبح الصيغة الجديدة "يَقُوْلُ". إنّ هذا الإجراء الذي أنجزه النحاة القدامى لهو على درجة عالية من التجريد في تمثّل وضع الحركات من الحروف و الالتجاء إلى الصيغ المجرّدة وتطبيق جملة من القواعد تدخل ضمن نسق القواعد المفترض والذي هو أساس النحو بالمعنى الحديث.

وفي هذا الشأن أيضا يقرّ الدكتور فوزي حسن الشايب بأنّ نظرة النحاة العرب القدامى للمسائل اللغويّة "قد أثقلت كاهل الدراسة اللغويّة بكثير من الأحكام والتأويلات التي تُجافي طبيعة اللغة، ممّا جعل النحو والصرف من أكثر الميادين التي باضت وفرّخت فيها كثير من التخيّلات والمفاهيم الخاطئة والآراء المعدّة سلفا"[2].

إنّ الحكم على النحو العربيّ هكذا بجرة قلم واحدة باعتباره قائما على التخمينات، والمفاهيم الخاطئة، والأحكام المسبقة، لهو أمر ينمّ في تقديري مجدّدا عن عجلة واضحة في إطلاق الأحكام ، وينمّ عن قراءة غير متأنّيّة للنظريّة أو النظريّات النحويّة القديمة، وعن نظرة قاصرة في فهم التراث النحويّ واللّغوي عموما. وليست التصوّرات والافتراضات الصوتيّة (أو الفونولوجية) في اعتقادنا من باب ما ذهب إليه هؤلاء، وإنّما هي من باب الافتراض العلميّ الذي تقرّه مسائل التصريف والاشتقاق في العربيّة. وليس من باب الوهم في تصوّرنا وتصوّر النحاة أن نُرجع "قال" إلى فَعَل و"خاف" إلى فَعِل و"طال" إلى فَعُلَ، وليس من باب التخمين أيضا أن نرجع "قال" و"خاف" و"طال" إلى الواويّ لا إلى اليائيّ، فكلّ هذا له ما يدلّ عليه للبرهنة على صحّته ومقبوليّته.

إنّ هذه النماذج من الأحكام التي تعرّضنا لها ومثل ما تبيّناه، لا تتوانى في وصف التراث النحويّ بالخلط في المفاهيم والمصطلحات، ولا تتوانى في اتهامه بأنه قائم على الأوهام والتخمينات، وبأنه يجافي طبيعة اللغة والوقائع اللّسانيّة. هذه الأحكام هي أحكام، في تقديرنا، أبعد ما تكون عن الموضوعيّة، ولعلّها جاءت من تبنّي الأطروحات اللسانيّة التي روّجت لها المدارس البنيويّة الوصفيّة التي تناوئ الأنحاء القديمة. لكن وللملاحظة نقول إنّ ما يمكن إطلاقه على الأنحاء القديمة الغربيّة، لا يمكن إطلاقه بالضرورة على النحو العربيّ، فضلا عن القصور الواضح عند علماء اللغة المحدثين العرب في فهم أطروحات النحو العربيّ القديم فهما دقيقا من جهة، وفي القدرة على تجاوز حدود هذه النظريّات اللّسانية الحديثة المشار إليها من جهة ثانية ، وفي عدم الاستفادة من أطروحات جديدة غيرها، وعدم الاطّلاع على ما استجدّ في الدرس اللّساني من الحديث.

٣- اللّسانيات التوليديّة التحويليّة :

بعد التطرّق إلى اللّسانيّات البنيويّة الوصفيّة وتأثيرها السلبيّ على جملة من اللّغويين العرب المحدثين لنرى ما مدى أهميّة المدرسة التوليديّة التحويليّة في تحويل مسار البحث وتصحيح بعض المواقف المشار إليها سابقا. إنّ اللّسانيّات التوليديّة التحويليّة لهي من نتاجات التطوّر اللّسانيّ الحديث. ولعلّ انبعاثها قائم على نقدها العلنيّ للمدارس البنيويّة الوصفيّة التي كنّا بصدد الحديث عنها. إذا انتقد شومسكي وبشدّة أطروحات أستاذه هاريس، مثلما انتقد أطروحات بلومفيلد وسكنر ونظريّة الانعكاس الشرطيّ، وقلبَ جملة من المفاهيم في الدرس اللّسانيّ والسلوك اللّفظيّ والاكتساب اللّغويّ وغيرها. ولا يخفى أنّ اللّسانيّات التوليديّة التحويليّة سعت إلى أن تُرسي نظرة جديدة للّغة والنحو والتحليل اللّسانيّ وفهم منطلقات الكلام ، ممّا أدّى بها إلى رفض جملة من المفاهيم اللّسانيّة الشائعة، واستبدالها بمفاهيم جديدة ومصطلحات غير المصطلحات السائدة، وباتت النظريّة التوليديّة التحويليّة تنظر إلى اللغة لا باعتبارها أداة للتواصل، وإنّما باعتبارها عددا غير محدود من الجمل أي (+ ما لا نهاية). وهي تميّز في هذا المنوال بين الجمل الصحيحة والمقبولة، والمقبولة وغير الصحيحة، والصحيحة وغير المقبولة، مثلما هي قادرة على التمييز أيضا بين الجمل الملتبسة ،وبين حقيقة الجمل في بنيتها العميقة وبنيتها السطحيّة . وكلّ هذا حسب ما يقرّه حدس المتكلّم المستمع. وتعني الصّحة في هذا المضمار الصحّة التركيبيّة ، في حين تعني المقبولية المقبوليّة من حيث المعنى.

ولا يخفى أنّ النحو التوليديّ التحويليّ حاول في بناء مشروعه النظريّ أن يبني نماذج نحويّة هي عبارة عن أنساق أو جملة من القواعد، هي قواعد توليديّة من جهة، وتحويليّة transformationnelles من جهة أخرى. ومصطلح النحو على ما هو شائع في النظريّة التوليديّة التحويليّة مصطلح مُلتبس، إذ يمكن نظريّا الوصول لا إلى نحو وحيد، و إنّما إلى جملة من الأنحاء المختلفة، وليس ثمّة ما يمنع من المقارنة بينها، وذلك بغاية الوصول إلى النحو الأفضل أو الأمثل. وأفضليّة هذا النحو أو ذاك لا تعود إلى الكفاية الوصفيّة وحدها، بل تعود إلى الكفاية التفسيريّة أيضا، وبهذا المعنى نفهم النحو في بحثنا هذا ولا فرق فيه بين مسائل التركيب أو الإعراب ومسائل الصرف، ولا فصل فيه بين التركيب والدلالة وبين التركيب والمعجم. وانطلاقا من هذا التصوّر

فإنّ النحو التوليديّ قائم على مكوّنات ثلاثة، هي المكوّن التركيبيّ و الصوتيّ و الدلاليّ . والمكوّن الرئيسيّ فيها هو المكوّن التركيبي Le Composant syntaxique . ويتّسم توليد الجمل السليمة في هذا النحو انطلاقا من المعجم أو من الوحدات المعجميّة، وتطبيق القواعد التركيبيّة بما فيها الصوتيّة والصرفيّة، وذلك بغاية الوصول في نهاية المطاف إلى التمثيل الصوتيّ، أي الوصول إلى الجملة باعتبارها كلاما منجزا أو متحقّقا.

وأمّا القواعد التوليديّة والتحويليّة التي يقوم عليها هذا النحو فهي قواعد إعادة كتابة ، وتكون هذه القواعد حرّة أو مقيّدة، أي هي مقيّدة بسياقات محدّدة . وهي تمثّل في كلّ الحالات صياغات صوريّة، تجعلها أقرب ما يكون إلى المعادلات الرياضيّة أو الفيزيائيّة. وأمّا في ما يخصّ بناء هذا النحو، وبالنظر إلى ما سبق أن ذكرنا، رفضت المدرسة التوليديّة التحويليّة فكرة المستويات اللّسانيّة المختلفة في التحليل اللّساني، وفكرة الفصل بين هذه المستويات، مثلما رفضت فكرة المدوّنة والاهتمام بالعيّنات والولع بالمنطوق وما ينتجه المتكلّم المستمع في وضع معيّن. وانطلقت في المقابل من الحدس اللغويّ L'intuition linguistique، ومن العام إلى الخاصّ، ومن بنية الجملة المفترضة لبلوغ التمثيل الصوتيّ. وفي هذا المضمار ميّزت النظريّة التوليديّة التحويليّة بين البنى العميقة والبنى السطحيّة، وجعلت البنى التركيبيّة تفسيريّة، والبنى الدلاليّة تأويليّة. ولم تَعد اللّغة، في نطاق هذه المدرسة، درسا "علميا" قائما على التجريب، هو أقرب ما يكون إلى العلوم الطبيعيّة، وإنّما جعلتْ منه موضوعا ذهنيّا ، يحاول اللّسانيّ أن يتعرّف من خلاله على ما يجري في الدماغ البشريّ. وهذامّا دعا أصحاب المدرسة التوليديّة إلى الحديث عن الاستعدادات

الفطريّة، والجينات الوراثيّة، ودور هذه الاستعدادات في الاكتساب اللغويّ، والحديث عن النحو الذهنيّ في مقابل النحو النظريّ، والحديث عن الكفاية اللّسانية في مقابل الإنجاز.

وفي الأخير نشير إلى أنّ المدرسة التوليديّة التحويليّة ما فتئت تتطوّر، وتنفي نفسها بنفسها للوصول إلى النموذج الأمثل في دراسة الألسن لا بغرض الوصول إلى الأنحاء الخاصّة أي الخاصّة بكلّ لغة، وإنّما بغرض الوصول إلى ما يسمّى بالنحو الكليّ Grammaire universelle .

٤ - النحو العربيّ :

من منطلقات المدرسة التوليديّة التحويليّة ليس من اللائق أن نرفض النحو العربيّ أو أن نقبله دون الحكم عليه، أو أن نقلّل من شأنه لا لشيء إلّا لكونه قديما. وقد يكون من الإجحاف أن ننتقد النحو العربيّ انتقادا ينّم عن سوء تقدير أو فهم وعجلة في الخروج بأحكام أو استنتاجات تسمه بالخلط، أو أنّه متورّط في الافتراض والتخمين، أو هو قائم على تأويلات تجافي طبيعة اللّغة على نحو ما سبق أن قدّمناه.

ممّا لا شكّ فيه في أنّ الأسباب الداعية إلى نشأة النحو العربيّ تاريخيّا تكمن في محاولة التصدّي لظاهرة اللّحن، وتقويم اللّسان والعمل على فهم النّص القرآني وتأويله. إلاّ أنّ الطفرة الحقيقيّة التي جاءت مع الخليل وسيبويه ومع من جاء من بعدهما تؤكد بأنّ الصبغة التقعيديّة التعليميّة للنحو ليست هي الطاغية على هذا النحو، وإنّما أمرها متداخل مع البعد التنظيريّ للمسائل النحوية والصرفيّة والصوتيّة. وذلك ممّا جعل النحو العربيّ في عزّ نضجه يمثل نظريّة لسانيّة قائمة بذاتها، تضاهي دون ادّعاء، الكثير من النظريّات اللّسانية الحديثة، وذلك بالنظر إلى كلّيّتها وتكاملها، مع الفارق في الزمان والمكان.

ولهذه النظرية، ولا شكّ، مقوّماتها، وما الفرق بينها وبين النظريات اللّسانية الحديثة إلاّ في ما تروّج له هذه الأخيرة بشأن الجانب النظريّ، وما تقدّمه له، وما تدافع به عنه، وذلك بغاية اختبارها وتوسيع دائرة تطبيقاتها، وتحسين مردوديّتها، وترسيخها وتصحيحها في كلّ مرّة، وصياغتها الصياغة الأمثل. وهذا خلافا، وبلا ريب، لما عليه النظريّة النحويّة العربيّة القديمة التي لا تفصح عن أبعادها، ولا عن منهجها أو خلفياتها المعرفيّة. وإن كان كلّ هذا مضمّنا للعين الفاحصة في غضون الدرس النحويّ، وهو غير معلن، فلا يمكن الاهتداء إليه إلاّ بعد نظر واستقصاء، وذلك من خلال القرائن الدّالة التي نستشفّها من أبعاد التحليل والتأويل والتبويب وتنظيم المادة اللغويّة ، أو من خلال بعض الإشارات والتعريفات والتلميحات القليلة الواردة في ثنايا البحث. علما أنّ المنهج المتّبع في الآثار النحويّة القديمة غير معلن بدوره إلاّ لماما، وإن لا بدّ من حسن تمثّله من خلال ربط الجزئيّات بالكليّات، وإعادة تنظيم المادة أو ترتيبها.

ولعلّ من أبرز مقوّمات هذه النظريّة ما شاع في كتب أصول النحو مثل السماع والقياس والتعليل، فضلا عن الاستقراء والاستنباط والوصف والتصنيف. وهي كلّها مقومات متّبعة في الدرس اللّسانيّ الحديث، وإن اختلفت الرؤى والمفاهيم والمصطلحات. والنظريّة عموما لا بدّ أن تقوم بضبط مجالها المعرفيّ، وأن تضع الحدود الفاصلة بينها وبين مجالات أخرى قريبة منها أو بعيدة عنها. وعلى هذا الأساس رسمت النظريّة النحويّة العربيّة القديمة العلاقات التي تربطها بمجالات أخرى قريبة منها مثل الصرف والاشتقاق وعلم اللغة والإعراب. فجمعت بين الإعراب والصرف في حالات، وفصلت بينهما في حالات أخرى. و نظرت إلى الصرف باعتباره قسمين: قسم يهتمّ بالصيغ والأبنية والزيادة، و قسم يهتمّ بالتغيّرات الطارئة على الكلمات. وقربّت بين الاشتقاق وعلم اللّغة، وباعدت بين الاشتقاق والإعراب. ومن هنا تتداخل الأصوات بالأبنية، وتتداخل الأصوات بالإعراب، ويتداخل الصرف بالتركيب، والتركيب بالمعجم والدلالة الخ..

ولا تكتفي النظريّة النحويّة العربية بضبط مجالها المعرفيّ، وإنّما هي تسعى إلى إرساء جهازها المفاهيميّ والاصطلاحيّ، والعمل على وضع التعريفات أو الحدود والرسوم اللّازمة. وتعتبر المفاهيم، والحالة هذه، المقوّم الأساسيّ للنظريّة لأنّها هي التي يقوم عليها التحليل والدرس اللّساني عموما. وهذه المفاهيم تستمدّ مصطلحاتها من اللّغة ليغدو المصطلح وضعا على وضع، أو مفتاحا من مفاتيح أهل الصناعة.

و قد يكون من السهل حقّا أن نتحدّث في بداية التأسيس للنحو العربي عن مفاهيم باتت رائجة عندنا، من نحو الإسناد والإعراب والعمل والأثر العاملي والابتداء والخبر والتجرّد والزيادة والصحة والإعلال و البدل والقلب والإدغام والإسكان والحركة والوقف والإمالة وغيرها.

و لا تقف هذه النظريّة عند حدود المفاهيم أو المصطلحات أو التعريفات، وإنّما لا بدّ لها من رصد الظاهرة ووصفها، والبحث عن الخصائص المشتركة المتعلّقة بها وما يقابلها بغيرها، بغاية الوصول في آخر الأمر إلى استنباط القوانين العامّة أو الشاملة، والتثبّت من صحّة تطبيق هذه القوانين، وما يخرج من مجال تطبيقها.

و بهذه الاعتبارات، وإذا ما نظرنا إلى أيّ مسألة من مسائل اللّغة الكفيلة بالدرس، فإنّنا سوف نجد مدخلا منهجيّا واحدا لا يفتأ يتكرّر هو الملاحظة. والملاحظة في النظريّة تستند إلى السماع أي إلى ما يُنجز من الكلام، و ما هو متواتر في الاستعمال. ولا تعدّ الملاحظة غاية في حدّ ذاتها، إذ هي صالحة للوصف والتصنيف ثمّ التفسير أو التعليل، وذلك بغاية استنباط القاعدة بالاعتماد على جملة من المقوّمات كالقياس والاستقراء والاستنتاج الخ..

ومن باب التوضيح وإثبات صحّة ما تذهب إليه النظريّة النحويّة العربيّة، نأخذ أمثلة من الصرف العربيّ، وتحديدا مثال قلب حرف العلّة ألفا، فنخلص إلى ما يلي: تقول القاعدة الصرفيّة الصوتيّة في هذا المضمار "إذا تحرّك حرف العلّة وكان ما قبله مفتوحا قلب ألفا". هذه القاعدة مثلما ضبطتها النظريّة النحويّة، ومثلما تعلّمناها ونعلّمها، لا بدّ لها من قدرة على الإلمام بحقائق اللّغة وجزئياتها، ولا بدّ لها من حسّ لغويّ يجعل النحويّ قادرا على أن يعالج مثل هذه القضايا، وإن بدت لنا اليوم بديهية إلّا أنّها لم تكن كذلك في بداية التأسيس. فمفهوم القلب لا يدرك وحده ولا قيمة له في حالة انعزاله عن بقيّة الظواهر الصوتيّة الصرفيّة الأخرى، وبالتالي لا بدّ من ربطه بمسائل أخرى كثيرة كالحذف والنقل والبدل والإسكان. وهذه المسائل مجتمعة لا معنى لها بمعزل عن التغيّرات الطارئة على الكلمة في باب الصرف. والكلمة نفسها لا تفهم إلاّ في نطاق أقسام الكلم وعلاقة الفعل بالاسم وعلاقة الفعل و الاسم بالحرف الصحيح. والحرف عموما لا معنى له إلاّ في مقابل الحركة. والحركات لا بدّ من ضبطها، والحروف كذلك، وكلّ هذه الأصوات أو الصواتم (الفونيمات) لا بدّ من معرفة مخارجها أو مواضع نطقها، وتحديد صفاتها، ودرجة الانفتاح فيها. ولا حديث عن السياق الموجب للتغيير، أي تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبله إذا كنّا غير قادرين على إدراك معنى الافتراض. والافتراض في هذه الحالة يتعلّق بالأفعال والأسماء المعتلّة خاصّة، وذلك من قبيل الأجوف والناقص والمضاعف والمهموز. وهذه الأفعال والأسماء القابلة للتغيير عموما لا بدّ من إرجاعها إلى أبنية محدّدة، ليكون باب الأفعال أو الأسماء الصحيحة والمعتلة واحدا، وذلك من باب التقدير.

وأمّا التغيير الذي تمليه هذه القاعدة فلابدّ له من أن يتعلّق بقواعد أخرى فرعيّة، وذلك بالإضافة إلى القاعدة الأساسيّة. والقواعد الفرعيّة في حالتنا هذه هما قاعدتان مكمّلتان للقاعدة الأصل، تعرف الأولى بقاعدة **الإيهان** وتعرف الثانية بقاعدة **الإشباع**. وقاعدة الإيهان من شأنها أن تضعف حرف العلّة، وذلك بحذف حركته حتّى نتمكّن من قلبه. والقاعدة الثانية (أو الثالثة في الترتيب) هي قاعدة الإشباع التي تقضي بإشباع الحركة في جوارها لحرف من حروف المدّ واللّين يكون مجانسا لها. وقاعدة القلب في حدّ ذاتها لها أصل وفرع. فأمّا الأصل فما نحن بصدد الحديث عنه، وأمّا الفرع فهو أن يُقلب حرف العلّة إذا جاء متحرّكا وكان ما قبله ساكنا، وذلك في أمثلة من نحو "أقام" و"استقام" و"استبان" التي أصلها وعلى التوالي /أَقْوَمَ/ و/اسْتَقْوَمَ/ و/اسْتَبْيَنَ/. ويتمّ التغيير في هذه الحالات بشروط إضافية تتعلّق بالصيغ لا بالسياقات لا حاجة لنا للدخول في

تفاصيلها[1]. وجدير بالملاحظة أنّ لكلّ من القاعدتين الأم والفرع شواذا تُطرح من مجال تطبيقهما. والقاعدة الأمثل في النحو هي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الشواذ، وتحدّ منها بقدر الإمكان وذلك بالزيادة في فعاليّة هذه القاعدة أو تلك، وبتدقيق صياغتها، وضبط سياقاتها والشروط الملازمة لها.

هذا مثال من النظريّة النحويّة مأخوذ من مجال الصرف. وكلّ جزئيّة من جزئيّات النحو أو الصرف هي في اعتقادنا بحاجة إلى إعمال نظر وتدبّر. وكلّ هذا يجعلنا نقرّ بأنّ النحو العربيّ بالمعنى الدقيق للكلمة ليس نحوا معياريّا تقعيديّا مثلما يشاع عند الكثير من الناس، من شأنه أن يضبط الصحيح والخاطئ أو أن يقوّم الألسن، أو أن يقول هذا فاعل وهذا مفعول، وهذا مبتدأ وهذا خبر، وهذا صحيح وهذا معتلّ وما شابه ذلك، وإنّما هو في الواقع يذهب إلى أبعد من هذا، وذلك في وصف الظاهرة في حدّ ذاتها، ومقابلتها بغيرها من الظواهر الأخرى القريبة منها أو البعيدة، وتصنيف المسائل النحويّة بالنظر إلى الخصائص المشتركة، ومعالجة كلّ ظاهرة وتوليدها من ظواهر أخرى، وتعليلها في نهاية المطاف، وكلّ هذا من عمل اللّسانيات بامتياز.

٥- التوافق بين النحو التوليديّ والنحو العربيّ:

قد يكون من المفارقات، أو لعلّه من باب توارد الخواطر أن نجد هذا التوافق العجيب بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ، وذلك بالرغم من الهوّة الزمنيّة الفاصلة بينهما، واختلاف الخلفيّات المعرفيّة المتحكّمة في كلّ منهما، واختلاف المنطلقات وبيئة النشأة أيضا. هذا التوافق الذي نَلفت الانتباه إليه يثير في الحقيقة دهشة كبيرة بالنظر إلى الشبه الحاصل بين النظريّتين،أي النظريّة النحويّ القديمة والنظرية التوليديّة التحويليّة، وخاصّة في ما يتعلّق ببعض التصوّرات والافتراضات، وتطبيق القاعدة وضبط سياقاتها والشروط الملازمة لتطبيقها. ومن هذه التوافقات، ونحن حريصون أن نبقى في مجال الصرف باعتباره مكوّنا من مكوّنات النحو، نشير إلى ما يلي:

- اللّجوء في التحليل اللّسانيّ إلى الاستعمال، والتعويل على الحدس اللّغوي أو ما يُطلق عليه السجيّة اللغويّة عند اللّغويّين العرب القدامى.

- افتراض الصيغة المجرّدة أو ما يعبّر عنه بالأصل في مقابل الصيغة المنجزة. وإذا كانت الصيغة المنجزة أو المتحقّقة التي ينطق بها المتكلّم المستمع هي من باب الحاصل المنطوق، فإنّ الصيغة المجرّدة هي من باب الافتراض. ولا يعني الافتراض هنا التخمين، مثلما يرى بعض علماء اللّغة المحدثين، وإنّما هو افتراض له ما يقرّه ويبيّن صحّته، وذلك بالنظر إلى آليات الاشتقاق وتوليد الصيغ بعضها من بعض.

- التحوّل من الصيغة المفترضة إلى الصيغة المنجزة، ويتمّ هذا وفق تطبيق جملة من القواعد، في مجملها هي قواعد إعادة كتابة، أي أن نعيد كتابة العنصر (أو مجموع العناصر) "أ" بالعنصر أو مجموع العناصر "ب". وما إعادة الكتابة هذه إلاّ توليد صيغة من أخرى، تتحقّق في سياقات معيّنة تُحدّ يمنة بالعنصر "س" ويسرة بالعنصر "ع". هذا فضلا على بعض الشروط الملازمة للقاعدة، وذلك للتقليل أكثر ما يمكن من الشواذّ التي تفلت من تطبيق القاعدة. هذه القواعد يَفيض بها النحو العربيّ، وذلك من قبيل "قلب حرف العلّة ألفا" و"قلب الواو ياء" والعكس، و"الحذف لالتقاء الساكنين" و "إدغام المثلين" الخ...

- تُكوّن هذه القواعد نسقا نحويّا تخضع فيه لترتيب معيّن، بحيث لا يمكن تقديم قاعدة على أخرى، أو الإخلال بهذا الترتيب، أي أنّ القاعدة الأولى لا بدّ أن تطبّق قبل الثانية، والقاعدة الثانية لا بدّ أن تطبّق قبل الثالثة وهكذا دواليك. فلو أخذنا على سبيل المثال توليد صيغة "قال" من

/قَوَلَ/، وللوصول إلى الصيغة السليمة انطلاقا من الصيغة المفترضة نطبّق ثلاث قواعد متتالية: هي قاعدة الإيهان، وقاعدة القلب، وقاعدة الإشباع، ولا سبيل إلى تقديم قاعدة على أخرى.

- و ممّا تُمكن ملاحظته بشأن هذه القواعد أنّ لها أولويّات في التطبيق، بمعنى لا يجب تطبيق قاعدة على حساب أخرى، وذلك إذا ما تشابهتا، ممّا يجعل قاعدة معيّنة أقوى من قاعدة أخرى، وهذا من نحو تطبيق قاعدة "التقاء الساكنين" على حساب قاعدة "الإشباع"، وذلك في حالة وجود حرف ساكن بعد حرف المدّ واللّين .

- تراعي هذه القواعد في التطبيق حالات أمن اللّبس، فيُمنع تطبيق قاعدة ما إذا كان تطبيقها يؤدّي إلى الالتباس، سواء كان في المعنى أو الصيغة. ومن هذه الحالات عدم تطبيق قاعدة "الإدغام" على أمثلة من قبيل "جَلبب" أو "اسْحَنْكَكَ"، لأنّ في تطبيقها إبطال للإلحاق.

إنّ هذه التوافقات المعتبرة في تصوّرنا هي التي تجمع بين طرفي المعادلة، أي بين النحو العربيّ القديم واللّسانيّات الحديثة، وممّا يجعل إمكانية ربط الصلة بين هذين الطرفين المذكورين قائمة، وإن اختلفت الخلفيّات المعرفيّة ونشأة الأصول. وما التوافقات التي أشرنا إليها في هذا العرض إلاّ مجال من مجالات النظريّة (أو النظريّات) اللّسانيّة. اقتصرنا فيها على جوانب من النظريّة النحويّة القديمة، هي الجوانب الصرفيّة أو بالأحرى الصرفيّة الصوتيّة (أو الصوتميّة)، حاولنا من خلالها أن نعيد قراءة بعض المسائل الصرفيّة، وذلك بالتوسّل بأدوات منهجيّة حديثة نراها مفيدة لإعادة قراءة النظريّة الصرفيّة، بل النحويّة عموما والتراث اللّسانيّ العربيّ بوجه أعمّ. ويظلّ النحو المفترض في هذه الحالات نحوا من جملة الأنحاء القابلة للمقارنة في ما بينها، وذلك بغاية الوصول إلى النحو الأفضل. والأفضليّة على ما ذكرنا آنفا لا تتعلّق بالكفاية الوصفيّة وحدها، وإنّما تتعلّق بالكفاية التفسيريّة أيضا.

الهوامش :

١ -النحو التوليديّ التحويليّ:

نظريّة لسانية قائمة على مكوّنات النحو والصوت والدلالة، نشأت على يد نعام شومسكي ومرّت بمراحل أهمّها مرحلة١٩٥٧ و١٩٦٥ و ١٩٧٣ و١٩٨ و ما بعدها. و يركّز النحو التوليديّ على المتكلم المستمع المثاليّ في إنجاز كلامه، ومن هنا جاء التمييز بين الإنجاز والكفاية اللسانيّة، وبين البُنى العميقة للجمل و البنى السطحيّة. والنحو التوليديّ قائم على قواعد توليديّة من جهة وقواعد تحويليّة من جهة ثانية ، وذلك في محاولة لإرساء نسق من القواعد وبالتالي إرساء النحو. والقواعد في مجملها هي قواعد إعادة كتابة سواء كانت حرّة أو مقيّدة.

النحو المعجم:

نظريّة لسانيّة تهتمّ بوصف اللّغة شكليّا بغاية إنشاء ما يُطلق عليه القواميس الإلكترونيّة. نشأت هذه النظريّة على يد اللّسانيّ الفرنسيّ موريس غروس في أواخر الستّينات ، وهي تطوير للنظريّة التوزيعيّة الأمريكيّة التي تُنسب إلى زليق هاريس والقائمة أساسا على التحويل. و النحو المعجم يهتمّ كثيرا بالجانب الإجرائيّ وجمع الوقائع اللّسانيّة والاعتماد على الاستعمال الشائع، كما تهتمّ بالمتطلّبات الشكلانيّة في التحليل اللّساني بغاية المعالجة الآليّة . وهي تدرس الوحدات المعجميّة في علاقتها الوثيقة بالخصائص التركيبيّة ولا أهميّة للمعنى خارج التركيب، ومن هنا جاءت شرعيّة التسميّة القائمة على الدمج بين النحو والمعجم.

النحو الخاصّ:

هو نظام القواعد المتعلّقة بلسان ما والمتعلّق بالتصوّر نفسه الذي سبق أن أشرنا إليه في النحو التوليديّ التحويليّ، وذلك بناء على البنى العميقة والسطحيّة، وعلى القواعد التوليديّة و التحويليّة وعلى قواعد إعادة الكتابة التي تحاول أن تجمع في التحليل اللسانيّ بين المكوّنات الثلاثة : التركيبيّة والدلاليّة والصوتيّة.

و يتقابل النحو الخاص مع النحو الكليّ وإذا كانت قواعد هذا الأخير هي قواعد كليّة أو كونيّة فإنّ قواعد النحو الخاصّ تتعلّق بلسان معيّن، وإن شابه ألسنة أخرى أو خالفها.

النحو الكليّ:

و هو ممّا يهتمّ به النحو التوليديّ، غايته أن يطبّق على كلّ اللّغات الطبيعيّة، سواء منها المنطوقة أو المكتوبة، و ترجع جذور هذه النظريّة إلى بور روايال Port Royal ولها علاقة بالمنطق. و يشيع النحو الكليّ في جوانبه الدلاليّة عند مونتان montagne أيضا و الخلاف بين شومسكي و مونتان غير خاف، باعتبار أنّ الدلالة عند مونتان هي مكوّن من مكوّنات المنطق ولا ترجع إلى علم النص وقد لا تكون بالضرورة قاعدة تركيبيّة أو دلاليّة تُعزى إلى المتكلّم المستمع مثلما يتصوّر شومسكي ذلك، وإنّما تُعزى إلى النحو الكليّ المشترك بين كل الألسن، والنحو الكليّ هو القواعد الكليّة التي تشترك فيها الألسن الطبيعيّة ولها مساس شديد بالمبنى لأهميته وتظهرجليّا في عمليّة الاكتساب اللغوي.

النحو الذهنيّ :

النحو الذهنيّ نسق قواعد مفترضة توجد في ذهن المتكلّم المستمع، وهو يعود إلى الاكتساب اللغويّ والاستعدادات الفطريّة الموجودة عند كلّ الناس ، وهو يرجع إلى التعامل مع كلّ لغة خاصّة في نطاق المجوعة اللّسانيّة الواحدة مهما تكن صورتها. و قد يشمل هذا النسق الخاص قاعدة تعود إلى النحو الكليّ أو إلى النحو الخاصّ. وتمسّ هذه القواعد المكوّنات اللّسانيّة الثلاثة، التركيبيّة والصوتيّة و الدلاليّة. والنحو الذهنيّ لا يُتعلّم وإنّما هو موجود بالقوة في الذهن أو الدماغ.

٢-Shomsky, N. : **La linguistique cartésienne**, P.15

٣- ليونز: **اللغة و علم اللغة**. ترجمة التوني. ص ص٥٠-٥١ .

٤- كمال محمد بشر: **دراسات في علم اللغة**. ص١٦

٥- و يقول ابن جنّيّ في هذا الغرض: " و إنّما معنى قولنا إنّه كان أصله كذا: أنّه لو جيء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثمّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر". (**الخصائص** ج١ ص٢٥٧) .

٦- الطيّب البكّوش: **التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث**. ص٢٠ .

٧ - فوزي حسن الشايب: **تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ** .ص١٦

٨- لمزيد من التفصيل انظر مقالنا "قلب حرف العلّة ألفا" .

قائمة المراجع

١ - بالعربية:

* الأستراباذي (رضي الدين): **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق محمّد نور الحسن ، ومحمّد الزقراف، و محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٢ .

* د.بشر (كمال محمد): **دراسات في علم اللغة**. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٧٣ .

* د. البكّوش (طيّب): **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**. ط.٢. المطبعة العربية. تونس. ١٩٨٧ .

* ابن جنّيّ (أبو الفتح): **الخصائص**. تحقيق علي النجّار، ط.٢ . دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

* د.الشايب (فوزي حسن): **تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ**. حوليّات كليّة الآداب. الحوليّة العاشرة. الرسالة. ٦٢. جامعة الكويت. ١٩٨٨-١٩٨٩ .

*شومسكي (نعام): **اللغة و مشكلات المعرفة**. ترجمة د.حمزة بن قبلان المزيني. دار توبقال للنشر. الدار البيضاء، المغرب. ١٩٩٠ .

* عبد الواحد (عبد الحميد): **من أصول التصريف: شرح التصريف الملوكي**. وحدة بحث اللسانيّات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها. قرطاج للنشر والتوزيع. صفاقس. تونس. ٢٠١٠ .

* عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب حرف العلّة ألفا". **بحوث جامعية**. مجلّة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة. العدد الثاني. صفاقس. تونس. جانفي. ٢٠٠٢ .

* عبد الواحد (عبد الحميد): **بنية الفعل. قراءة في التصريف العربي**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة. صفاقس. تونس. ١٩٩٦ .

* ليونز (جون): **اللغة و علم اللغة**. ترجمة مصطفى التوني. ج.١ . دار النهضة العربيّة. القاهرة. ١٩٨٧ .

* ليونز (جون): **نظريّة شومسكي اللغويّة**. ترجمة د. حلمي خليل. دار المعارف الجامعيّة، الإسكندريّة. مصر. ١٩٨٥ .

* ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح الملوكيّ في التصريف**. تحقيق د. فخر الدين قباوة. المكتبة العربيّة بحلب. سوريا. ١٩٧٣ .

٢ - بالفرنسية:

- Chomsky, N. : (1965) **Aspects de la théorie syntaxique**, Tr. Milner, Seuil. Paris 1971.
- Chomsky, N. : **La linguistique cartésienne**, Tr. Delanoé, N. et Sperber, D. Seuil. Paris 1969.
- Chomsky, N. et Halle, M. : (1968) **Principes de phonologie générative**, Tr. Encrevé,P. Seuil. Paris 1973.

الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي

أ.د. حسن منديل حسن العكيلي/ كلية التربية للبنات- جامعة بغداد

الخلاصة

اللغة نظام لها منطق خاص بها يتمثل بواقعها الاستعمالي ، الذي ينأى عن المنطق العقلي العام ، والخلط بينهما يؤدي الى انحراف الدرس النحوي واللغوي ويضرّ بهما.

البحث يسلط الضوء على الفارق بين النحو المنطقي العقلي المعياري وبين النحو اللغوي الاستعمالي أو بين المنطق اللغوي والمنطق العقلي العام.

Grammar between Logic and

Linguistic Utilization

Asst. Prof. Hasan Mandeel Al-Ugaily

Arabic Language Dept. College of Education for Women

Abstract

Language is a system that has its own logic represented by its realistic usage which apart from general mental logic. Any mixture between them leads to a deviation in the grammatical and linguistic lesson and causes harm to it. This research sheds light on the difference between standard mental logical grammar and between grammatical linguistic in use and between linguistic logic and general mental logic.

لكل لغة منطق ونظام خاص بها ، يراعيه المتكلمون بها "لأنه شرط الفهم والافهام في البيئة اللغوية الواحدة ، واذا أخلّ المتكلم بهذا النظام ، حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ والغموض...ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة وتفكيرهم الى حد كبير ... ولكنه النظام الخاص الذي يختلف من لغة الى اخرى ، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة تجعل لكل لغة استقلالها وتميزها من غيرها"[١].

فنظام العربية – مثلا - يختلف عن نظام الانجليزية في كثير من الظواهر والقواعد والأسس ولاسيما في ترتيب الجملة وفي الافراد والتثنية والجمع وفي التأنيث والتذكير وغير ذلك فالصفة مثلاً في نظام الانجليزية تخالف الموصوف من حيث الرتبة والمطابقة في العدد والجنس ، ويُعد ذلك في العربية لحناً وخطأ ذلك ان نظامها ينأى عن نظام الانجليزية نحو :

ولدان ذكيان Two clever boys .

بنتان ذكيتان Two clever girls .

بنات ذكيات Clever girls .

ولد ذكي a clever boy.

بنت ذكية a clever girl.

ربط القدماء بين اللغة والمنطق العقلي ، فدعا فلاسفة اليونان الى طرائق تهيمن على التفكير الإنساني وجعلوها بديهيات لا يُختلف فيه ، ومقدمات لقضايا عقلية ينتهون منها الى حكم خاص لا يتردد العقل في قبوله[٢].

هذا المنهج العقلي هو المنطق الذي اكتمل لدى أرسطو ، حيث ربط بينه وبين اللغة لتوضيحه ووضعه في قوالب نحوية. صاغها في صور ألفاظ وأصوات. والمنطقيون بعده حاولوا صبّ اللغات في تلك القوالب المنطقية لأرسطو .

وقد أعجب النحاة العرب بمنطق أرسطو وحاولوا تطبيقه على النحو العربي لذا نجد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباط ما لا يتصل بروح العربية.

والحق إن النحاة العرب المتأخرون هم الذين تأثروا بالمنطق الأجنبي وخلطوا بينهما للشبه الكبير بينهما . أما النحاة المتقدمون فقد تأثروا بمنطق الفقه الإسلامي وطبقوه على علوم العربية وهو نابع من منطق العقيدة الإسلامية ، فالحضرمي معاصر الحسن البصري استخدم الرأي في الظواهر النحوية مثله ، وتبعه تلميذه عيسى بن عمر. وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن احمد تأثروا بقياس أبي حنيفة الذي وسع القياس. وسيبويه تأثر بأبي يوسف محمد بن الحسن الشيباني(١٨٩ هـ) ، الذي تأثر فيه نحاة كثيرون منهم الفراء[٣].

وكان بعض النحاة يفتي الناس من كتاب سيبويه[٤] ، وربط ابن جني النحو بالفقه واضح في كتبه ، وقد صرّح بذلك[٥]. وتبعه آخرون ولاسيما أبو البركات الانباري[٦] وغيره.

ويرى بعض الدارسين أن "القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي ، والمنطقي فالقياس الأصولي وبالخصوص قياس العلة ، منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص أي الأصل وإضافة الحكم نفسه على المماثل الذي لا نصّ فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة. ومن أشهر أمثلته: إن علة تحريم الخمر هي الاسكار وان النبيذ مسكر ، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة"[٧].

وهناك شبه بينه وبين القياس النحوي لأن كليهما (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) ، فالنحو قياس ، وعُرِّف بأنه: (العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب).

وشبه أبو البركات الانباري والسيوطي[٨] القياس النحوي بالقياس الأصولي بالمقارنة ، فجعلا أركانه أربعة: أصل وفرع وحكم وعلة ، ومثّلا برفع ما لم يُسمّ فاعله قياساً على الفاعل لعلة جامعة هي الإسناد[٩].

"يتمثل المنطق الأرسطي في استنتاج شكلي من مقدمتين مسلم بهما مثل: (إن كل إنسان فانٍ ، وانّ سقراط فانٍ والنتيجة: إن سقراط فانٍ). وهذا النمط من القياس شكل صوري لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية دون أن يصلح منهجاً لعلم معين مثل النحو أو الفقه. وتأثر النحاة له لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري ، وكان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس"[١٠].فهو تمييز بين القياس النحوي والقياس المنطقي الأرسطي والأصولي.

ومعناه القياس لغة : "تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به". والتفكير البياني لأنه يقوم على القياس يلتقي مع البيان الذي هو: إنّ الإظهار والإيضاح يتم بتقدير شيء على مثال شيء آخر. بذلك سمّاه الغزالي: القياس البياني تفريقاً له عن القياس المنطقي الأرسطي[١١] و"لا يعني استخراج نتيجة تلزم ضرورة عن مقدمتين أو أكثر بل يعني إضافة أمر إلى أمر آخر (بنوع من المساواة). انه ليس عملية جمع وتأليف بل هو عملية مقايسة ومقارنة"[١٢].

والقياس في العلوم البيانية الاستدلالية (النحو واللغة والبلاغة وعلم الكلام والمنطق) يقوم على المقاربة بين أصل وفرع ، شاهد وغائب وليس على التأليف بينهما. والقائس لا يبدي حكماً ولا يستخلص نتيجة من مقدمات بل تقتصر على تحصيل حكم الأصل في الفرع ، وهذا يقوم على ظن القائس على أن علة الحكم هي ما اعتبره هو كذلك هذا في الفقه ونجده في القياس النحوي وكذلك في قياس المتكلمين لكنهم يسمونه (الاستدلال) بالشاهد على الغائب.

ويطلق المتكلمون والفقهاء عليه اصطلاح (الاعتبار)[١٣]. وكذلك لدى علماء الطبيعيات كابن الهيثم وابن النفيس[١٤].

قال الدكتور الجابري: "القياس ، الاستدلال ، النظر ، الاعتبار ، أسماء لعملية ذهنية واحدة تقوم على تقدير شيء على مثال شيء آخر يجمع بينهما"[١٥].

وقال: "إن الاستدلال في العلوم البيانية والاستدلالية واقع تحت وطأة إشكالية واحدة ، إشكالية تدبير الأحكام"[١٦].

لكنهم نسبوا إلى سيبويه تأثره بالمنطق الأرسطي لا الفقهي الإسلامي ، أو منطق العربية إذ تصرف بالألفاظ والمعاني تصرّفاً منطقياً. وتقسيمه الكلام على اسم وفعل وحرف ، والجملة على الحسن والقبيح والجواز والوجوب والتناقض. وصنّف الكلام على: مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.

ومن ذلك المقارنة بين المشتقات التي قال بها النحاة وبين مقولات أرسطو ، وطابقوا بينهما[١٧].

وفرّق بعض الباحثين المعاصرين[١٨] بين القياس النحوي المعول عليه في بناء اللغة وارتقائها ، وبين القياس الذي يراد به "الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليقها فان في الغلو فيه بعداً عن خصائص اللغة ونأياً عن طبيعتهما ، لذلك إن في تحكم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو تضييق واسع ، يمنع سائغاً. بل يحظر صحيحاً فصيحاً ، فطرائقهم العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام ، وليس النحو قياساً كله" كما يذكر الكسائي وتبعه أبو البركات الانباري.

ومناظرة متّي بن يونس والسيرافي[19] الذي رفض دعوى المناطقة والذي كان يقول: (النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية ، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة).

وقال أبو حيان التوحيدي ، وهو الذي وضع هذه المناظرة : "مابين المنطق والنحو مناسبة" و "النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي ، وجل نظر المنطقي في المعاني وان كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض ، وجل نظر النحوي في الألفاظ وان كان لا يسوّغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر "[20]

اللغة منطق وعقل ، والنحو كذلك ، ولاسيما أن العربية لها منطقها ونظامها المطّرد القياسي فلا عجب إذن أن نجد هذه التوافقات ولاسيما لدى المتأخرين كابن مالك والسعد والجزولي وغيرهم ممن جعلوها قوانين ومعايير. قال احد الباحثين المعاصرين ناقداً النحاة المتأخرين: "نقبّوا عن كل ما هو جائز في حيز الممكن دون الواقع والاستعمال النحويين"[21].

إن اللغة لا تصح دراستها إلا بمناهج اللغويين والنحويين المتقدمين ذلك أنها تخضع لنظام خاص بها مرتبط بالأنظمة الأخرى: الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ويمكن الاستفادة من المناهج والعلوم الأخرى كما اخذ النحاة القدامى من دراسات الأصوليين والفلاسفة والمناطقة وكذلك النحاة المعاصرون استفادوا من العلوم المعاصرة كعلوم النفس والاجتماع والرياضيات والعلوم الصرفة كالطب والفيزياء وغيرهما. ذلك أن الدلالة علم لا يختص باللغة وحدها بل بكل العلوم إلا أن علم اللغة أقربها إليه لذلك يشمل علم العلامات العام اللغة وغيرها من علوم عدّة . وليس الخلط بين العلوم مذموما بل هذا يؤدي إلى الإبداع والتطور والابتكار من خلال مزج العلوم والاستفادة بعضها من بعض ، فان كل العلوم الحقة مصدرها واحد هو الله تعالى.

فالدكتور الجابري عند تناوله القياس والقضايا المنطقية والعقلية لدى النحاة واللغويين يبدع لكونه مختصاً ، أما القضايا اللغوية والبيانية فليس بالمستوى الذي تناول فيه القضايا العقلية المنطقية.

وهناك محاولات لدراسة اللغة والنحو في ضوء المناهج الرياضية والمنطقية قديمة وحديثة ، فنشأ احد فروع المعرفة حديثاً هو:

علم اللغة الرياضي Mathematical Linguistics أخذت بعض الجامعات بتدريسه والاهتمام به.

ومن المحاولات التي سعت إلى تطبيقه على اللغة العربية كتاب (النحو المنطقي).

ومحاولة الدكتور ياسين خليل في بحثه: (منطق اللغة ، نظريات عامة في التحليل اللغوي)[22].

قدّم منهجاً جديداً في تحليل اللغة من نواحيها المختلفة مستعيناً بمبادئ المنطق الرياضي في وضع القوانين والمبادئ الأساسية التي تؤلف طبيعة اللغة الأساسية و تعالج التركيب العام للغة والمعاني المقترنة بالعبارات اللغوية. ثم حاول وضع قاعدة أساسية بوساطتها نشتق الظواهر اللغوية الرئيسة المتعلقة بـ (سنتاكس) Syntax وهو العلم الذي يدرس التركيب اللغوي أو المنطقي للغة والسيمانطيقية Semantics وهو علم يهتم بدراسة المعنى والدلالات التي تقترن أو تشير إليها العبارات اللغوية. والبراجماتية Pragmatics وهو العلم الذي يدرس علاقة الفرد المتكلم بالعبارات اللغوية.

والعلم الذي يضمها جميعها هو: (السيمطيقية) أو (علم العلامات) Semiotics الذي يدرس من نواحيها المختلفة: التركيب والمعنى والدلالة ، وصلة الفرد باللغة ، لذا يجب وضع قاعدة عامة تشمل القوانين الرئيسة المكونة لكل لغة.

ومهما يكن من محاولات لإخضاع اللغة إلى المناهج العقلية المنطقية ،فلا تُدرس اللغة إلا بمناهج اللغويين ومن ثم يمكن الاستفادة من العلوم الأخرى ومناهجها.

إن المنطق العقلي ينأى عن الواقع الاستعمالي للغة ، ولابدّ للمتصدي لدراسة اللغة من التمييز بين منطقها والمنطق العقلي العام بل هذا يختلف عن الواقع في أحايين كثيرة. وفي هذا حكمة من الله تعالى ومغزى ذلك أن المنطق اتخذته بعض الأمم ديناً أو بديلاً من الدين والشريعة السماوية وقد اتكأ عليه الملحدون وأعداء الإسلام وحاولوا نشره بديلاً من الشريعة الإسلامية في بعض حقب التاريخ ، لذلك نجد كثيراً من الفرق الإسلامية والفقهاء والأصوليين[٢٣] يرفضون المنطق الأرسطي اليوناني الذي يتعبّد العقل وبعضهم حرّمه وفي ذلك خلافات ، ونجد في التاريخ نكبات لأهله كثيرة كنكبة ابن رشد .

وما يزال من المعاصرين مَنْ يرفض الفلسفة والمنطق ويهمشهما ، قال احد الباحثين المعاصرين الذين عملوا في الجامعات المختلفة في دول الخليج و المملكة العربية السعودية ، والكويت وسلطنة عمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ، إن هذه الجامعات ترفض دراسة الفلسفة والمنطق وتهمشهما .

وصف بعض الأكاديميين الرافضين للمنطق الأرسطي بأن الذين يدعون إلى المنطق يجهلون "مكانة الإسلام وعلومه اليقينية والتي هدى الله إليه الفريق الحق المقابل لهؤلاء المفتونين بالمنطق"[٢٤] ورأوا ذلك باطلاً وفساداً فكرياً لذا حذر أهل الحق من العلماء من المنطق وحرّموا الاشتغال به كالشيخ ابن تيمية[٢٥].

وخلص البحث إلى أن رأي المانعين يستند إلى استغناء المسلمين بكتاب ربهم عزّ وجلّ وسنّة نبيّهم صلى الله عليه وآله وسلم عن منطق اليونان.

لقد أدرك الفلاسفة العرب الفرق بين المنطق والنحو (النحو اللغوي والنحو العقلي). يرى الفارابي أن صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ، ذلك أن قوانين النحو في الألفاظ وقوانين المنطق نفسها في المعقولات[٢٦]. ورأى أن السيرافي قد فعل حماقة أو جاء منكراً عندما فصل بين النحو والمنطق[٢٧].

و "هذا التمييز هو طريدة دريدا في عصرنا التي تصّيدها عند أفلاطون وعند اللغويين من بعده ، قال دريدا: "وإذا جردنا مفردة النحو من الانتماء إلى لغة بعينها فإننا سنرى أن النحو هو البنية التي تحكم المنطق عموماً وتحكم قواعد لغة معينة ، بل حسب المرء أن ينظر في آليات المنطق الأرسطي أو المقولات ليدرك أنها لا تعالج غير البنية النحوية القواعدية"[٢٨].

القياس :

أهم مبحث يؤسس عليه علما النحو والمنطق هو القياس فهوباب مشترك بينهما لذا تأثر النحاة ولا سيما المتأخرون منهم بالقياس المنطقي ومزجوا بين القياس النحوي والقياس العقلي المنطقي.

وقد رفض كثير من الفقهاء القياس وأبطلوه واخذوا مآخذ على الذين يؤيدونه ويقرونه كأبي حنيفة النعمان الذي يعد كبير المؤيدين للقياس ، والمعتزلة والأشاعرة والمتكلمين وغيرهم. وينقل السيوطي أراء الفقهاء في ردّهم على الإمام الشافعي في قوله بالقياس[٢٩].

وأبرز المعارضين داود بن خلف مؤسس المذهب الظاهري. فكان بين المذهب الظاهري وبين المذاهب: الشافعية والحنفية والمالكية صراع لأخذهم بالقياس[٣٠].

وفي المغرب ابن حزم الظاهري الذي أبطل القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل[٣] ، يرى أن القياس "بدعة حدثت في القرن الثاني ثم فشا وظهر في القرن الثالث وعدّه باطلاً ، لأن الدين كله منصوص عليه ، ولا علة لشيء من أحكام الله تعالى"[٣٢].

وتبعه ابن مضاء القرطبي الظاهري ، إلا انه لم يبطله[٣٣] ، لكنه حمل على أقيسة النحاة المشارقة ، وهي رؤية مذهبه الظاهري طبّقها ابن مضاء على النحو ، وقد تبعه أصحاب التيسير النحوي المعاصرين[٣٤] وغيرهم من الدارسين المتذمرين من القياس النحوي.

كان المعارضون للقياس من الفقهاء يحتجون بان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (لم يقل برأي ولا قياس) ، والصحابة والتابعين – رضي الله عنهم- كقول ابن سيرين: "القياس شؤم ، وأول من قاس ، إبليس وإنما عبدت الشمس والقمر بالقياس"[٣٥].

إن من أسباب رفض القياس لدى بعض اللغويين والنحاة القدامى مذاهبهم الفقهية والسياسية وتطبيقها على اللغة والنحو ذلك لارتباط اللغة بالشريعة الإسلامية المستنبطة من النص اللغوي (القرآن الكريم) وكان الفقهاء والأصوليون يرون اللغة العربية من الدين الإسلامي ، وان دين الله لا خلاف فيه مطرّد في أوامره ونواهيه ، وكذلك اللغة العربية ، التي هي جزء من الدين.

وممن تبع الفقهاء من اللغويين ابن فارس[٣٦] ، دعا إلى غلق باب القياس بعد انتهاء عصر الاستشهاد والرواية عن فصحاء العرب ، قال: "وليس لنا أن نخترع ، ولا نقول غير ما قالوه ولا نقيس قياساً لم يقيسوه ، لان في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن"[٣٧].

ابن فارس لا يرفض القياس لكنه متأثر بأقوال الفقهاء المانعين للقياس ذلك انه يرى في معجمه (مقاييس اللغة) إن مقاييس العربية ونظامها وقفاً ، قال: "أجمع أهل العربية إلا من شذّ منهم – إن للغة العرب قياساً ، وان العرب تشتق بعض كلامها من بعض"[٣٨].

ومنهم أبو العلاء المعري الذي كان يضيق ذرعاً بأقيسة النحاة الذين (قوّلوا العرب ما لا يقولون) بأقيستهم[٣٩] ، إلا أنه لم يرفض القياس إنما كان يدعو إلى التخفيف منه وهذا موقف التوسط من القياس الذي دعا إليه المعاصرون وأثنوا عليه ذلك أن "التوسط في القياس خير من المبالغة فيه بفتحه على مصراعيه ، وخير من سدّه إلى الأبد ، إذ هو وسيلة من وسائل نمو اللغة وتطورها ورقيها"[٤٠].

إن نصوصاً كثيرة فصيحة بليغة تتقاطع مع المنطق والقياس العقلي المنطقي ، وفي النص القرآني ترد ألفاظ وتراكيب بل دلالات تبدو غير متفقة مع المنطق العقلي أو متقاطعة مع قواعد النحو ومقاييسه المتفق عليها.

وهذا يعرفه أهل المنطق أكثر من غيرهم فابن رشد الفيلسوف المنطقي الذي عالج النحو بمنهج منطقي في كتابه: (الضروري في صناعة النحو)[٤١]. أخذ على النحاة قياس المجهول على المعلوم ، لكنه لم يرفض نظرية العامل.

قال محقق الكتاب وواصفه: "هذا دليل على أن ابن رشد كان يذهب مذهب الرافضين للقياس في علم النحو"[٤٢].

ولا ننسى انه كان يعيش في ظل دولة الموحدين الظاهرية التي يرفض فقهاؤها القياس كابن حزم وابن مضاء القرطبي. والغريب أنهم لا يرفضون المنطق فقد ألفوا فيه. قال الدكتور سعيد الأفغاني محقق كتاب (ملخص إبطال القياس) "ابن حزم منطقي إلى ابعد حدود المنطقية"[٤٣] ولا يرى في ذلك تعارضاً بل انسجاماً. ذلك انه أبطل المنطق في التشريع ، وان المنطق نفسه ساعده على ذلك وعلى التحليل وكذلك إبطاله للتعليل. قال: "ليس في الشرائع علة أصلاً"[٤٤]. فردّ العلل وعدّها فاسدة متوهمة.

ولا اعرف كيف يلغي الشيء بالشيء نفسه هذا ينافي المنطق. قال الأفغاني: "وحسبك هذا بياناً في التزامه حدود المنطق وإخلاصه وغوصه في دقائقه بفهم وأمانة ، فهو لا يستخفه اتحاد النتائج إذا اختلفت المقدمات ولا يرضَ إلا بالضبط فيها كليهما"[٤٥].

ويبدو هذا سبب اتفاق ابن رشد مع ابن مضاء القرطبي في ردّ القياس ، وربما كانت دعوتهما سياسية توافق السلطة آنذاك ، لذلك لم تلق هذه الدعوة قبولاً لتناقضها مع المذاهب الإسلامية الأخرى.

لقد دافع ابن رشد عن نفسه وردّ من يرى انه خلط بين النحو والمنطق اليوناني ، وخرج عن طريقة النحاة ذلك أن النحو يعصم النطق عن الخطأ في الألفاظ كما هو الحال في علم المنطق الذي هو آلة تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر[٤٦].

النحو إذن ليس قياساً كله ، ونظام العربية ليس نظاماً عقلياً صرفاً فالسماع أو الاستعمال الفصيح يخالف المنطق والعقل كثيراً. وبهذا لا يكون الخروج عن القياس النحوي شاذاً إلا عن القواعد العقلية المنطقية. وهذا فهم النحاة المتقدمين للشذوذ النحوي أو اللغوي فقد يكون فصيحاً لكنه ليس مطرداً مع القياس النحوي.

قال ابن جني: "معاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً"[٤٧] وأحد أقسام اللغة التي ذكرها تدل على ذلك وهو (الشاذ في القياس المطّرد في الاستعمال) وهو كثير وقد ساق شواهد لغوية فصيحة مطرّدة في الاستعمال اللغوي.

وقول النحاة المتقدمين خاصة بما سموّه بـ (القياس المتروك أو المهجور)[٤٨] من ذلك قولهم: "ربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئات ونحوهما مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك"[٤٩]. قال سيبويه: "وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات"[٥٠].

ومن أحكام المقيس عليه: (ألا يكون شاذاً في الاستعمال مطّرداً في القياس) قال ابن جني : "فان كان كذلك فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا"[٥١] وإلا "تحاميت ما قالت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"[٥٢] نحو: (كان زيدٌ يقوم) ، و (أقائم أخواك أم قاعدهما) إلا أن العرب لا تقوله لأنه قليل شاذ في الاستعمال إنما تقول: (أقائم أخواك أم قاعدان) فتصل الضمير والقياس يتوجب فصله ليعادل الجملة الأولى[٥٣]، ولا يقال: (عسيت أخانا)[٥٤] ، ولا (أعسى زيد قائماً أو قياماً) فهذا هو القياس غير أن السماع ورد بغيره[٥٥]. وعقد ابن جني في الخصائص باباً سمّاه: (امتناع العرب من كلام بما يجوز في القياس)[٥٦].

فالقياس النحوي هو الاستعمال وليس المنطق العقلي الرياضي ، والاستعمال العربي يخضع لنظام العربية ومن نظامها: حمل الكلام بعضه على بعض أو حمل المعنى بعضه على بعض. قال الأخفش الأوسط: "وأما قوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة)(البقرة٤٥) فلأنه حمل الكلام على الصلاة ، وهذا الكلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الآخر" ، وفي قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه) (التوبة٦٢) "فهذا يجوز على الأول والآخر أقيس ، هذا إذا كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً "[٥٧].

إن قياس أهل اللغة أسلم من قياس النحويين الذين أجازوا مثلاً: (أعطاكني). قال سيبويه: "إلا انه قبيح ، لا تكلم به العرب ، ولكن النحاة قاسوه لكراهة المتكلم أن يبدأ بالأبعد قبل الأقرب"[٥٨]. فاللغة ليست نظاماً هندسياً محكماً ولو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وخلت من الإبداع ، وما من لغة إلا وفيها فجوات ومخالفات ، أي اختيارات باصطلاح علم الأسلوب يسميه النحاة شذوذاً أو عدولاً عن القياس النحوي.

يقول باحث معاصر: "ليست اللغة منطقية دائماً ، هي كل ما يتألف من ذكاء وإرادة وحساسية وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلحظ فرقاً بين لغة العقل والمنطق ولغة الإرادة والرغبة ولغة الانفعال والحساسية"[٥٩].

لذلك فرّق البلاغيون بين الأسلوب الخبري ويدخل فيه لغة المنطق ، والأسلوب الإنشائي وهو لغة الإرادة والرغبة. وثمة تداخل بين لغة المنطق ولغة الانفعال ، وتتأثر الواحدة بالأخرى وتأخذ منها ، مثل قول من يرى حادثا فيرثي لحاله فيقول: (آه ! المسكين) ، ومصادفة صديق لم

يتوقع لقاءه فيقول: (أنت هنا؟) ، وهذه الجملة ذات قيمة انفعالية فإذا صيغت في لغة المنطق الجدلية صارت: (أرثي لهذا المسكين) أو (يدهشني أراك هنا).

وكذلك بين قولنا: "(يا عبد الله) و (أدعو عبد الله) ، الأولى أسلوب إرادة ورغبة ، والأخرى أسلوب عقل ومنطق كما تختلط اللغتان في الندبة والاستغاثة"[٦٠].

وقال أيضاً: "توشك لغة المحادثة أن تكون لغة انفعالية كما أن اللغة المكتوبة اقرب إلى اللغة المنطقية"[٦١].

والشواهد على ذلك في اللغة كثيرة ، ولاسيما في المطابقة من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، أو التذكير والتأنيث ، أو التعريف والتنكير ، وكذلك في ظواهر لغوية كثيرة مثل الحمل على المعنى والالتفات والتناوب والتغليب وغيرها. وقد ورد منه في النص القرآني كثيراً في ضوء نظام لغة القرآن الذي يبنى على المشابهة وتعلّق الكلام بعضه برقاب بعض لحكمة أو لغرض دلالي وان بدا مخالفاً للقياس النحوي والمنطق العقلي لكنه يرد في ضوء نظام لغة القرآن ومنطقه وقد سميناه: العدول النظامي[٦٢].

يرى الدكتور إبراهيم أنيس ذلك بأنها ظواهر مشتركة بين لغات العالم وعادات مرتبطة بالفكر الإنساني للارتباط بين لغات البشر والمنطق ، ثم حدّد الأمور العقلية المشتركة بين لغات البشر ، وهي من المنطق العقلي العام. وتناول الأفراد والجمع ، والتذكير والتأنيث وزمن الفعل ، والنفي إلا انه فسّر ذلك تفسيراً تاريخياً بحسب المنهج المقارن بين اللغات السامية واللغة العربية الحديثة ، قال: "النفي في اللغات (رغم) انه معنى عقلي مشترك بين جميع العقول عبرت عنه اللغات بسبل وأساليب لا تطابق دائماً الأساليب المنطقية أو الرياضية"[٦٣]كظاهرة التضاد الذي يشبه التناقض والمغالطة لدى المناطقة لكنها بمنطق اللغة مقبولة.

وفي اللغة نفي ضمني نحو: (لو لي مالٌ ...) ولا يعدّ ذلك نفياً إلا بأداة ، المنطقي يعده نفي النفي لدى اللغة تأكيد النفي والمنطقي إثبات[٦٤].

وأخذ على النحاة قواعدهم المنطقية ، ولاسيما ربطهم الصيغة الزمنية ببنية الفعل وفي العربية الزمن في أوسع من ذلك كأن تسبق الفعل أدوات نحو: سين وسوف وما النافية والمصدر وغير ذلك[٦٥]

وفي التذكير والتأنيث وعدم مطابقتهما قال: "إن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب لذا نرى النحاة من العرب يقسّمون التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي ولكل منهما أحكامه النحوية ، نحو: المرأة الكاعب ، والمرضع[٦٦] والعاجز ... وفي النص القرآني شواهد كثيرة من ذلك:

قال تعالى: (السماء منفطر به) {البقرة٢٧٥}

وقوله تعالى: (لنحيي به بلدة ميتاً) {الفرقان٤٩ }

وقوله تعالى: (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) {هود٦٧ }

وقوله تعالى: (فضلت أعناقهم لها خاضعين) {الشعراء٤}

وثمة ممازجة بين الجمع اللغوي والجمع المنطقي ذلك ان اللغات تسلك مسالك متعددة في علاج التثنية والجمع. ويرى خروج صيغ الجمع عن دلالتها كجمع القلة للكثرة ، وجمع الجمع لم تكن من الظواهر الملتزمة في العربية لكن النحاة ذكروا ذلك[٦٧].

ومن دلائل خروج الظواهر اللغوية عن المنطق العقلي العلاقة بين العدد والمصدر في العربية ، من ثلاثة إلى عشرة.

ونحو الجمع وإرادة المثنى وعكسه والواحد وإرادة المثنى وعكسه وتقليباتها نحو قوله تعالى: (هل آتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب) {ص ١} و (قالتا آتينا طائعين) {فصلت ١١} , (قال فمن ربكما يا موسى) {طه ٤٩} و (ألقيا في جهنم كلّ كفّار عنيد) {ق ٢٤} قالوا: المراد (مالك خازن النار وقال الفراء: الخطاب لخزنة النار والزبانية وهذا من سنن العرب في مخاطباتها[٦٨].

فاللغة لا تسلك في علاجها (إذن) الإفراد والتثنية ، والجمع وغيرها من ظواهر اللغة مسلكاً منطقياً. ذلك أن منطق اللغة ينأى عن المنطق العقلي وان تأثر احدهما بالآخر.

الهوامش:

١. من أسرار اللغة ١٧٨ .

٢. ينظر: المصدر نفسه ٣٤ ، ١٤١-١٤٢ .

٣. ينظر: في أصول النحو ٨٤ ، والزمخشري لغوياً ومفسراً ٣٨٦ ، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ٩٨٥ .

٤ - ينظر: لمع الأدلة ٩٥ والاقتراح ٤٢ .

٥ - ينظر: الخصائص ١ .

٦ - ينظر: الإنصاف ١/٣ .

٧- تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب ٢٩ .

٨- ينظر: لمع الأدلة ٩٥ ، والاقتراح ٤٢ .

٩- تاريخ النحو العربي ٢٩ ـ ٣٠ .

١٠. المصدر نفسه ٢٩ .

١١ - ينظر: المستصفى ٢٣ .

١٢- بنية العقل العربي ١٣٨ .

١٣- ينظر: المعتمد ١/٣٣٨ والكافية في الجدل ٦٢ ، والمقدمات ، ابن رشد ١٩ .

١٤- بنية العقل العربي ٢٤ .

١٥- بنية العقل العربي ١٤ .

١٦- المصدر نفسه ١٧ ولمزيد من تفصيل الفروق بين قياس النحو والمنطق والفقه وعلم الكلام ، راجع المصدر نفسه ١٤٥-١٥٩ .

١٧- المصدر نفسه ٤٥-٥٠ .

١٨. ينظر: القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس ، صلاح الدين الزعبلاوي ، مجلة التراث العربي ع ١١ ، س ٣ ، سنة ١٩٨٣ ، ص ١١ .

١٩- وان كانت المناظرة من وضع أبي حيان التوحيدي كما أثبتنا ذلك في محاضراتنا على الدراسات العليا / الدكتوراه عام ٢٠٠٦م بأدلة كثيرة إلا ان ذلك لا يمنع من الاستشهاد بالأقوال التي وردت فيها. مادة (النحو والعلوم المجاورة) (مخطوط).

٢٠- المقابسات ٦٧.

٢١- ينظر: خطى متعثرة ١٥٣ ، والخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير ٧٧.

٢٢- مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ع٥ ، نيسان ١٩٦٢ ص ٣١٥-٣٤.

٢٣- ينظر: أدب الكاتب ٢١ ، الرد على المنطقيين ٧٣.

٢٤- محنة الفلسفة وأزمة العلوم الإنسانية في الجامعات الخليجية ، دراسة تطبيقية في فلسفة العلوم ، سعد توفيق ، مجلة نزوى ، ع٤ ص ٥٢٤.

٢٥- نقد ابن تيمية للقياس المنطقي ، د. ابتسام احمد جمال ، مجلة أم القرى ج٥ ، ع٦ ، ٢ صفر ١٤٢٢ ص ٥٤١.

٢٦- ينظر: إحصاء العلوم ٥٤.

٢٧- التنبيه على السعادة ١٢.

٢٨- دليل الناقد العربي ١٦٩.

٢٩- المزهر ١/٦.

٣٠- ينظر: طبقات الشافعية ٤٥١.

٣١- ينظر: ملخص أبطال القياس ٨ والأحكام في أصول الأحكام ١٧/٨.

٣٢- ملخص أبطال القياس ٧.

٣٣- ينظر: الرد على النحاة ٣٨ ، ٣٤٣ ، ١٣١-١٣.

٣٤- ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير ، وظاهرة الشذوذ ٣٧ ، ودراسات لغوية ، د. شاهين ١٠ ، والموازنة بين المفاهيم ، مجلة آداب القاهرة مج ٢٢ ، ١٩٦٣ ص ٢٣.

٣٥- ملخص أبطال القياس ٧٠.

٣٦- ينظر: الصاحبي ٦٧ والمزهر ٣٤/٦ ، والمعجم المفصل في فقه اللغة ٣٦.

٣٧- الصاحبي ٦٧.

٣٨- المصدر نفسه.

٣٩- ينظر: المهرجان الألفي لذكرى أبي العلاء ٣٦٨ ، والمعري والنحو ٧٦.

٤٠- فقه اللغة العربية ٢٧٥.

٤١- ينظر: اكتشاف مخطوط مفقود لابن رشد ، سيدي ولد مناه ص٧.

٤٢- المصدر نفسه٧.

٤٣- مقدمة تحقيق: (ملخص أبطال القياس)١٠.

٤٤- التقريب لحد المنطق١٦٧.

٤٥- مقدمة تحقيق: (ملخص أبطال القياس)١٢.

٤٦- اكتشاف مخطوط مفقود لابن رشد٩.

٤٧- الخصائص٢/٤٤.

٤٨- ينظر: الإيضاح العضدي١/٢٨.

٤٩-معاني الأخفش١/٢٦، ١/٧٧ وينظر: معاني الفراء٣/٢٥ ، وابن يعيش٦/٢١.

٥٠- الكتاب١/٢٩ وينظر: ١/٥٠، ٤٣٦، ٢/١٢، ٥١، ٦٩، ٨٢، ٤٠٤.

٥١- نفسه٥/٤١.

٥٢- الخصائص١/٣٩.

٥٣- الخصائص١/١٠.

٥٤- كتاب سيبويه١/٥١.

٥٥- الخصائص١/٩٧.

٥٦- الخصائص١/٣٩.

٥٧- معاني القرآن١/٨١، ١/١٢٣، ن وينظر أمثلة أخرى ، المقتضب٢/١٩٣، ٢٤٤، ٢٥٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال.

٥٨- كتاب سيبويه١/٣٨٣.

٥٩- مدخل إلى دراسة النحو ، عابدين٥٩، ٦٠.

٦٠- المصدر نفسه٦٢ ، وينظر: اللغة ، فندريس١٨٣، ١٩٢.

٦١- مدخل إلى دراسة النحو٦٢.

٦٢-ينظر: العدول عن النظام التركيبي في لغة القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه ثانية).

٦٣- من أسرار اللغة١٧٦.

٦٤- المصدر نفسه١٧٩.

٦٥- المصدر نفسه١٧١، ١٧.

٦٦- المصدر نفسه ١٥٨.

٦٧- ينظر: الصاحبي ٢١٩ ، ٢١ ، والبرهان ٣/ ٤١.

٦٨- ينظر: الصاحبي ٢١٩ ، ٢١ ، والبرهان ٣/ ٤١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تح: د. احمد الحمصي و د. محمد احمد قاسم ، ط١ ، جروس برس ١٩٨٨.
- اكتشاف مخطوط مفقود لابن رشد ، سيدي ولد مناه ، شبكة الاتصالات العالمية ، موقع الدكتور محمد عابد الجابري ٢٠٠٧.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الانباري ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار التراث العربي ١٩٩١.
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، (د.ت)
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، د. محمد ولد أباه المختار ، ط١ ، دار التقريب ، بيروت ٢٠٠١.
- التنبيه على سبيل السعادة ، الفارابي ، تح: جعفر آل ياسين ، دار المناهل ، بيروت ١٩٨٥.
- الخصائص ، ابن جني ، تح: محمند علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٥.
- صون المنطق والكلام ، السيوطي ، تح: علي سامي النشار ، مكتبة الخانجي ، (د.ت).
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، د. عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ١٩٨٠.
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة (اطروحة) ، د. حسن منديل ، الجامعة المستنصرية ، آداب ١٩٩٦.
- دليل الناقد الأدبي ، ميحان الرويلي ، د. سعد البازعي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت (د.ت)
- الرد على المنطقيين ، الشيخ ابن تيمية ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت)
- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تح: د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر (د.ت)
- شرح المفصل ، ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، مطبعة عالم الكتب ، (د.ت)
- الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تح: السيد احمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، (د.ت)
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي الدجني ، دار ن والقلم ، بيروت ١٩٧٤.
- العدول عن النظام التركيبي في أسلوب القرآن الكريم (اطروحة دكتوراه ثانية) د. حسن منديل ، جامعة بغداد ٢٠٠٨.
- في أصول النحو ، د. سعيد الأفغاني ، ط٢ ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.

- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراتة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ١٩٨٦.
- القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس ، صلاح الدين الزعبلاوي ، مجلة التراث العربي ، ع١١ ، س٣٣، ١٩٨٣، ص١١.
- الكافية في الجدل ، امام الحرمين الجونيبي ، تح: فوزية حسين ، البابي الحلبي ، القاهرة١٩٧٩.
- الكتاب ، سيبويه(١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخاجي، القاهرة١٩٨٢.
- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية١٩٥٠.
- اللغة والإبداع ، شكري محمد عياد ، ط١ ، بيروت١٩٨٨.
- لمع الأدلة في اصول النحو ، ابو البركات الانباري ، تح: سعيد الافغاني ، دار الفكر ، بيروت١٩٧١.
- محنة الفلسفة وأزمة العلوم الإنسانية في الجامعات الخليجية ، دراسة تطبيقية في فلسفة العلوم ، سعد توفيق ، مجلة نزوى ، ع٤ ٥٢.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تح: محمد جاد المولى وآخرون ، المكتبة العصرية ، بيروت١٩٧٨.
- المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، (د.ت)
- معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء ، تح: محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، (د.ت)
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، تح: فائز طه ،ط٢ ، الشركة الكويتية١٩٨١.
- المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).
- ملخص أبطال القياس ، ابن حزم الظاهري ، تح: سعيد الأفغاني ، بيروت١٩٧٣.
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة١٩٧٨.
- منطق اللغة ، نظريات عامة في التحليل اللغوي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ع٥ ، نيسان١٩٦٢ ، ص٣١٥-٣٤.
- الموازنة بين المناهج ، د. احمد مكي الأنصاري ، مجلة آداب القاهرة، مج٢٣، ١٩٦٢، ص٢٣.
- نقد ابن تيمية للقياس المنطقي ، د. ابتسام احمد جمال ، مجلة أم القرى ، ج٥ ، ع٢٦ ن صفر١٤٢٤ ، ص٥٤١.